مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

الصحافة والإعلام في أتون الإبادة الجماعية

تقرير حول جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحافيين الفلسطينيين والعاملين في حقل الإعلام في قطاع غزة

أيار/ مايو 2024

الصحافة والإعلام في أتون الإبادة الجماعية

تقرير حول جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحافيين الفلسطينيين والعاملين في حقل الإعلام في قطاع غزة

أيار/ مايو 2024

محتويات التقرير

مقدمة 4

تمهيد 4

حماية الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام في المواثيق الدولية 5

حصيلة إحصائية 6

أشكال انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحافيين خلال حرب الإبادة الجماعية 6

أولاً: أعمال القتل والإصابة الجسدية: 7

ثانياً: اعتقال الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام: 13

ثالثاً: منع وإعاقة التغطية الصحافية: 14

رابعاً: استهداف المعدات والمنشآت الإعلامية: 16

الخلاصة والتوصيات 18

مقدمة

يعاني الصحافيون الفلسطينيون والعاملون في حقل الإعلام* معاناة كبيرة، ويخاطرون بحياتهم لمواصلة عملهم في الأرض الفلسطينية المحتلة، جراء استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي المنظم لهم ولمؤسساتهم، ويقدمون تضحيات كبيرة في سبيل القيام بواجبهم المهني لنقل حقيقة ما ترتكبه تلك القوات من جرائم بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وتتضافر عليها عناصر جريمة الإبادة الجماعية.

وتتعمد قوات الاحتلال استهداف الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام وعائلاتهم وممتلكاتهم، ومعداتهم الإعلامية، ومقرات وسائل الإعلام، والمنشآت الإعلامية المختلفة، مرئية ومقروءة ومسموعة بشكل منظم، وتفرض حالة من الترهيب لثني الصحافيين عن مواصلة عملهم. وتواصل منعها الصحافيين الأجانب من الدخول إلى قطاع غزة. ولا تتورع عن إقرار قوانين تكرّس هذا التوجه، كقانون تجريم كل من يصور جنودها وهم يرتكبون الجرائم، أو قانون يسمح لرئيس الوزراء الإسرائيلي بحظر وسائل إعلام أجنبية تضر بالأمن في إسرائيل، مثل حظر قناة الجزيرة، الأمر الذي يظهر سعيها إلى طمس الحقائق والتحلل من الالتزامات والواجبات القانونية التي تفرض عليها احترام وتحييد الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام ومعداتهم.

يعرض التقرير أبرز أشكال الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال بحق الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام في قطاع غزة في سياق حرب الإبادة الجماعية. ويقدم معلومات إحصائية عن أعداد الضحايا الذين سقطوا بين شهداء وجرحى ومعتقلين، ومقتطفات من إفادات مشفوعة بالقسم، جمعها باحثو مركز الميزان لحقوق الإنسان من ضحايا وشهود عيان. ويشير بإيجاز إلى الحماية المكفولة للصحافيين والعاملين في حقل الإعلام في المواثيق الدولية، وينتهي بخلاصة تؤكد الاستهداف المنظم للعاملين في حقل الإعلام من قبل قوات الاحتلال وارتكابها لجرائم حرب، ويظهر الحاجة الملحّة لتدخل المجتمع الدولي والمؤسسات والاتحادات الصحافية حول العالم لحماية الصحافيين الفلسطينيين والعامين في حقل الإعلام في الأرض الفلسطينية المحتلة.

تمهيد

شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي في عدوانها على قطاع غزة في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بهجمات حربية واسعة النطاق ومدمرة طالت مختلف مناطق قطاع غزة، ولم تستثنِ في هجماتها المدنيين والمستشفيات والمدارس ومحطات المياه والبنية التحتية التي لا غنى عنها لحياة السكان. وتواصل تلك القوات عدوانها غير المسبوق على قطاع غزة عبر الجو والبر والبحر، وتستهدف المدنيين والأعيان المدنية، وتقتل وتصيب المئات بشكل يومي، بما في ذلك عمليات قتل جماعي مروعة في مستشفيات وكنائس ومراكز إيواء النازحين. كما دمرت تلك القوات عشرات آلاف المنازل والوحدات السكنية والمنشآت العامة، الأمر الذي يترافق مع منع إمدادات الكهرباء والغذاء والمياه والوقود.

وشكلت أوامر التهجير الجماعي القسري ضد السكان المدنيين في قطاع غزة أحد أبرز جرائم الحرب، وتسببت في كوارث ومعاناة إنسانية غير مسبوقة. ولم تكتفِ تلك القوات بتهجير أكثر من ثلثي سكان القطاع، بل لاحقت المهجرين/ات قسرياً في مراكز الإيواء وأماكن النزوح المختلفة، بحيث تعرضت لهجمات متكررة بما فيها المنشآت التابعة للأمم المتحدة، في انتهاكات خطيرة

* العاملون في حقل الإعلام IL: مجموع المصورين الصحافيين، وفنيو الإنتاج والإخراج والصوت والصورة، والعاملون في إدارة وسائل الإعلام المتنوعة، والنشطاء الناشرين على شبكات التواصل الاجتماعي، ومن يمارس العمل الإعلامي في المؤسسات الرسمية والأهلية.

ومنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، والتي توفر حماية خاصة للمدنيين، وتحظر تعريض حياتهم للخطر، أو ترهيبهم، أو تهجيرهم قسراً عن ديارهم.

حيث تقدّر أعداد الشهداء والجرحى في مراكز النزوح المختلفة بعشرات الآلاف، ما يكشف تعمّد إلحاق الأذى بالمدنيين. وبعد صدور قرار من محكمة العدل الدولية، بتاريخ 26 يناير/ كانون الثاني 2024، الذي يطالب دولة الاحتلال الإسرائيلي بالتوقف عن كل الأفعال التي قد تفضي إلى إبادة جماعية، ومنها الأفعال الجرمية الموصوفة في المادة الثانية (أ) إلى (د) من اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، إلا أن سلوك قوات الاحتلال في التعامل مع المدنيين والمناطق المدنية لم يتغير، وما زال معدل الشهداء والإصابات في صفوف المدنيين في أماكن النزوح المختلفة مرتفعاً.

هذا وأقدمت قوات الاحتلال وبشكل متكرر على قطع الاتصالات والإنترنت بالكامل عن قطاع غزة، لتقطع بذلك التواصل الداخلي والخارجي وتعزل القطاع عن العالم، قبل أن يعود جزئياً. وخلال وبعد عودة الإنترنت والاتصالات بقيت الخدمات ضعيفة بفعل تدمير الشبكات وخطوط الاتصالات. ما تسبب في شل قدرات المنظومة الصحية وسيارات الإسعاف والطواقم الطبية على التحرك الفوري أو الاستجابة لحاجة السكان ومقدرتهم على تحديد أماكن القصف لإخلاء القتلى والجرحى. وخلق قطع الاتصالات صعوبة في قدرة السكان على التواصل والاطمئنان على ذويهم في مناطق القطاع، وعقَّد من مهمة الصحافيين ووسائل الإعلام، ووضعهم أمام تحديات حقيقية في القدرة على مواصلة العمل والتغطية الصحافية سواء لصالح المؤسسات الإعلامية الدولية والإقليمية والمحلية التي يعملون بها، سواء أكانت مرئية أو مسموعة أو مقروءة أو إليكترونية.

حماية الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام في المواثيق الدولية

جعلت قوات الاحتلال الإسرائيلي من الصحافيين أهدافاً لهجماتها خلال خلال الهجمات الحربية في سياق الإبادة الجماعية المتواصلة على قطاع غزة، وتنوعت الانتهاكات بحقهم بين استهدافهم بالقتل، أو إصابتهم بجروح، أو كسور أو حروق أو بالاختناق، أو تدمير معداتهم الصحافية أو مركباتهم، أو اعتقالهم، أو منعهم من الوصول لمناطق الأحداث ومنع التغطية الصحافية. كما استهدفت وسائل الإعلام المختلفة بالقصف وتدمير مقراتها، أو قرصنة ترددات بث الفضائيات الفلسطينية، أو التشويش على الإذاعات المحلية الفلسطينية، أو اختراق وتهكير المواقع الإلكترونية.

ويحمي القانون الدولي حياة الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام وسلامتهم البدنية، كما يحمي الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الوصول للمعلومات ونقلها وإشاعتها وحرية العمل الصحافي، وحقّهم الطبيعي في العمل، الأمر الذي يظهر بوضوح في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. ويحميهم القانون الدولي الإنساني باعتبارهم مدنيين، كما تؤكد بوضوح اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب والبروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة.

وعزّز إعلان اليونسكو بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب في العام 1978م، وغيرها الكثير من الوثائق وتقارير الأمم المتحدة التي تنص على حماية الصحافيين وحرية عمل وسائل الإعلام المختلفة.

وتتعزز حماية حياة وسلامة الصحافيين والعاملين في الحقل الإعلامي في القانون الدولي الإنساني في اتفاقية جنيف الرابعة ولاسيما في نص المادة الثالثة، بالإضافة إلى المادة 79 من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. وهو الأمر الذي أكده بشكل حاسم قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1738، الذي

أدان الهجمات المتعمدة ضد الصحافيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بهم أثناء النزاعات المسلحة. كما ساوى القرار بين سلامة وأمن الصحافيين ووسائل الإعلام والطواقم المساعدة في مناطق النزاعات المسلحة وحماية المدنيين، واعتبر الصحافيين والمراسلين المستقلين مدنيين يجب احترامهم ومعاملتهم بهذه الصفة. كما اعتبر القرار المنشآت والمعدات الخاصة بوسائل الإعلام أعياناً مدنية لا يجوز أن تكون هدفاً لأي هجمات أو أعمال انتقامية، وهو ما يعزز الحماية الواردة في القانون الدولي الإنساني ويوجب حماية الصحافيين. وتكتمل الحماية الواجبة للصحافيين بتوفير الحماية لمنشآتهم الصحافية كالمقرات والمباني وأماكن البث، ولمعداتهم كالكاميرات ومركبات البث أو الأدوات المسهّلة، التي يصحبونها إلى مناطق الأحداث، لكونها أعياناً مدنية لا يجوز استهدافها ولا تسهم بطبيعتها أو أغراضها في الأعمال العسكرية.

حصيلة إحصائية

تسببت انتهاكات قوات الاحتلال الجسيمة والمنظمة بحق الصحافيين الفلسطينيين والعاملين في حقل الإعلام، في: استشهاد **(152)** صحافي/ة وإعلامي/ة هم (136) ذكر و(16) أنثى. وإصابة المئات منهم بجراح متفاوتة، واعتقلت (15) صحافياً، كما تسبب في تدمير **(259)** منشأة إعلامية، دمرت منها حوالي (100) بشكل كلي. وذلك حتى تاريخ إصدار التقرير، في حين أنّ الأرقام قابلة للزيادة والتعديل.

وتأتي انتهاكات قوات الاحتلال بحق الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام في سياق تاريخي لا ينفصل عن سياق تعاملها مع المدنيين الفلسطينيين، إذ بلغ عدد القتلى من الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام منذ مطلع عام 2000، وحتى ما قبل عدوان قوات الاحتلال الذي شنته على قطاع غزة في أكتوبر/2023، **(48)** شهيداً في الضفة الغربية وقطاع غزة، جميعهم قتلوا أثناء ممارستهم العمل الصحافي. وكانت حصيلة توثيق مركز الميزان لانتهاكات تلك القوات بحق الصحافيين الفلسطينيين والمنشآت الإعلامية في قطاع غزة خلال الفترة نفسها (502) انتهاكاً، منها (357) انتهاكاً بحق الطواقم الصحافية، و(145) انتهاكاً بحق المنشآت الإعلامية، تسببت هذه الانتهاكات في قتل **(26)** صحافياً خلال ممارستهم العمل الإعلامي، وإصابة (331) آخرين. في حين أنّ الأرقام حول الضحايا الصحافيين خلال العدوان الحالي والتي يوضحها التقرير؛ تبرز تضاعف أعداد الضحايا والخسائر بشكل لافت خلال فترة قصيرة.

أشكال انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحافيين خلال العدوان

تتعدّد أشكال انتهاكات قوات الاحتلال بحق الصحافيين الفلسطينيين والعاملين في حقل الإعلام خلال عدوان 2023/ 2024، وتتوزع بين: القتل والإصابة الجسدية، الاعتقال، منع وإعاقة التغطية الصحافية، واستهداف المعدات والمنشآت الإعلامية، وترتكب الانتهاكات بحقّهم خلال تواجدهم في مناطق الأحداث أو في المستشفيات التي يلجأ إليها الصحافيين كمكان آمن ومحمي ومكان لوصول الشهداء والجرحى والنازحين، بهدف التغطية الصحافية ووضع المتلقين في صورة الأحداث ونقل الأخبار، أو في منازلهم السكنية أو في منازل نزحوا إليها.

ويورد التقرير الأرقام التي تحصّل عليها باحثو المركز من خلال جهات الاختصاص العاملة في المجال الصحافي والإعلامي، مع تأكيده على عدم بدء المركز في حملة توثيق شاملة لانتهاكات قوات الاحتلال خلال العدوان، بما يعني أنّ الأرقام الواردة قابلة للزيادة والتعديل. ويتناول التقرير تلك الانتهاكات والإحصائيات الخاصّة بها والشواهد الدالّة عليها، على النحو الآتي:

أولاً: جرائم القتل والإصابة الجسدية:

ارتكبت قوات الاحتلال خلال العدوان جرائم متعددة بحق الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام، حيث استشهد (153) صحافي/ة وإعلامي/ة هم (136) ذكر و(16) أنثى، كما تسببت انتهاكاتها في إصابة المئات من الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام التي وصفت المصادر الطبية جراح عدد منهم بالخطيرة والمتوسطة*.

جدول يوضح عدد الشهداء الصحافيين بحسب مكان السكن*

المحافظة	العدد
شمال غزة	24
غزة	66
الوسطى	29
خان يونس	18
رفح	15
الإجمالي	**152**

توضّح المعلومات حجم الانتهاكات بحق الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام في محافظات غزة خلال العدوان، حيث تُظهر تفرّد محافظة غزة بأعلى الأرقام بنسبة (43.5%) بالنظر إلى كونها المكان الأكبر لتواجد وسائل الإعلام، فيما توزعت الأرقام تبعاً لأماكن الأحداث التي يذهب الصحافيين عادةً لتغطيتها، ما يجعلهم عرضة للاستهداف، وجاءت المحافظة الوسطى في المرتبة الثانية من حيث الشهداء الصحافيين من سكانها بنسبة (19.4%)، ثمّ محافظة الشمال ثالثة بنسبة (15.8%)، وخان يونس رابعة بنسبة (11.9%)، وأخيراً رفح بنسبة (9.3%).

جدول يوضح عدد الشهداء الصحافيين بحسب مكان العمل*

مكان العمل	العدد

* الأرقام الواردة تأتي وفقاً لرصد باحثي مركز الميزان لحقوق الإنسان، وبالرجوع للمعلومات المتوفرة لدى جهات الاختصاص في قطاع غزة.

* لا تتوفّر إحصائيات محددة حول أعداد الصحافيين الجرحى، بسبب عدم تصنيفهم عند دخولهم للعلاج في المستشفيات نظراً لتراجع المنظومة الإدارية الصحية بفعل العدوان، ولكن ما رشح من معلومات من جهات الاختصاص أن هناك المئات من الجرحى بين صفوفهم وقد يفوق العدد ذلك باعتبار أن العاملين في حقل الإعلام بالآلاف.

* وفقاً لرصد باحثو مركز الميزان لحقوق الإنسان، وبالرجوع للمعلومات المتوفرة لدى جهات الاختصاص (نقابة الصحافيين الفلسطينيين، المكتب الإعلامي الحكومي، وزارة الثقافة) في قطاع غزة.

وسائل إعلام دولية	10
وسائل إعلام إقليمية	9
وسائل إعلام فلسطينية	78
عمل حر	55
الإجمالي	**152**

تبيّن المعلومات بأنّ العدد الأكبر للشهداء الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام في محافظات غزة خلال العدوان، كانوا من الذين يعملون في وسائل الإعلام الفلسطينية المحلية بنسبة (51.3%)، فيما جاء العاملون بشكل حر في المرتبة الثانية بنسبة (36.2%)، وثم العاملين في وسائل الإعلام الدولية بنسبة (6.6%)، وأخيراً العاملين في وسائل الإعلام التي تعمل على مستوى إقليمي بنسبة (5.9%).

وتؤكد الحقائق التي جمعها باحثو الميزان أنّ ما تمارسه قوات الاحتلال من اعتداءات على الصحافة، بما فيها جرائم القتل العمد وتهديد السلامة الشخصية للصحافيين، لا يمكن تبريرها وكانت متعمدة، لترهيب الصحافيين ومنع أو إعاقة نقل الحقيقة للعالم، حيث قتلت قوات الاحتلال الصحافيين الفلسطينيين وأصابتهم بأكثر من مسبب للإصابة سواء بالقصف أو بإطلاق النار، بالاستهداف المباشر وغير المباشر خلال العدوان.

جدول يوضح عدد الشهداء الصحافيين بحسب مسبب الانتهاك*

مسبب الانتهاك	العدد
إطلاق نار أثناء التغطية	8
قصف جوي للمنزل	81
قصف جوي قريب	44
قصف جوي أثناء التغطية	14
قصف سيارة	3
قصف مدفعي	2
الإجمالي	**152**

* الملاحظة السابقة نفسها.

تُظهر المعلومات بأنّ العدد الأكبر للشهداء الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام في محافظات غزة خلال العدوان، استشهدوا جراء القصف الجوي المباشر لمنازلهم السكنية أو لمنازل تواجدوا بها أو نزحوا إليها، بنسبة (53.5%). فيما جاء الشهداء الصحافيون الذين استشهدوا جراء قصف جوي قريب من أماكن تواجدهم في المرتبة الثانية، بنسبة (28.7%). و بنسبة (9.3%) ثالثاً جاء الشهداء الذين استشهدوا أثناء عملهم الصحافي وتغطية الأحداث في الميدان. ورابعاً جاء من استشهدوا جراء إطلاق نار خلال عملهم الصحافي في أماكن الأحداث، بنسبة (5.3%). وخامساً جاء من استشهدوا جراء قصف سياراتهم الشخصية، بنسبة (1.9%). وأخيراً جاء من استشهدوا جراء القصف المدفعي العنيف لقطاع غزة، بنسبة (1.3%).

جدول يوضح عدد الشهداء الصحافيين بحسب مسبب الانتهاك*

مسبب الانتهاك	العدد
إطلاق نار أثناء التغطية	8
قصف جوي للمنزل	81
قصف جوي قريب	44
قصف جوي أثناء التغطية	14
قصف سيارة	3
قصف مدفعي	2
الإجمالي	**152**

ويستعرض التقرير مقتطفات من إفادات مشفوعة بالقسم أدلى بها صحافيون من الضحايا وشهود العيان للمركز، حول استهداف الصحافيين وقتلهم وإصابتهم، على النحو الآتي:

حول إصابته ومقتل الصحافي أحمد نعيم بدير، صرّح الصحافي: سامي يوسف إبراهيم عيسى، لباحث المركز بما يأتي:

أعمل كمدير التحرير في وكالة بوابة الهدف الإخبارية، وكعضو في الأمانة العامة لنقابة الصحافيين الفلسطينيين.. عملت على تغطية أحداث العدوان منذ بدايته سواء في محافظة شمال غزة حيث أسكن أو في مدينة غزة.. أصبت برضوض وكدمات في أنحاء متفرقة من الجسم بعد قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لأرض مجاورة لمنزلي في مشروع بيت لاهيا، بعد ذلك نزحت للمحافظة الوسطى في نوفمبر 2023.. عملت على تغطية الأحداث صحبة فريق عمل من البوابة في مستشفى شهداء الأقصى.. أثناء التغطية تقدمت آليات الاحتلال في المناطق الشرقية لدير البلح واقتربت من طريق صلاح الدين وانتشرت الطائرات المسيّرة في محيط مستشفى شهداء الأقصى، فغادرت وفريق العمل المستشفى بسبب الخطر الذي يلّف المكان، في اليوم الثاني بتاريخ 2024/1/10 ذهبت إلى المستشفى للقاء الزملاء والتغطية الصحافية، وهناك قابلت زميلي أحمد نعيم بدير (29 عاماً)، عند البوابة الغربية للمستشفى وقرب الخيمة الخاصّة بنا، حيث

* الملاحظة السابقة نفسها.

كان يلبس زي الصحافة ويعتمر قبعة على رأسه.. وتركته ذاهباً إلى خيمة الصحافيين العامة وبعد دقائق وعند حوالي الساعة 15:58 من مساء اليوم نفسه، سمعت صوت انفجار كبير، وسمعت صوت الشظايا تتراشق حول الخيمة، وشاهدت غباراً كثيفاً ينتشر في المكان، خرجت من خيمة الصحافيين لتفحص الأمر، كان مكان الانفجار داخل المستشفى وقرب البوابة الغربية، ذهبت مسرعاً للاطمئنان على أحمد، وصلت المكان فشاهدت عدداً من الجرحى أحدهم قد بترت ساقه، قابلني أحد الزملاء وأخبرني أن أحمد أصيب ثم تركني راكضاً، تقدمت أكثر فشاهدت قبعة أحمد قد تمزّقت، ثم شاهدت طاقم الإسعاف يحمل جثمانه وقد تحول إلى أشلاء، لحقت بهم حيث ذهبوا به إلى ثلاجة الموتى فتأكدت أنّه استشهد.. أحمد بدير كان صحافياً نشيطاً مثابراً متابعاً للأحداث حتى أنّه استقر في خيمة بمستشفى شهداء الأقصى لغرض المتابعة، استشهد أثناء عمله الصحافي، وأصيب رفقته مدنيين كانوا في ساحة المستشفى المقابلة للبوابة الغربية نتيجة قصف من طائرات الاحتلال.

وحول استهداف الصحافيين خلال تغطيتهم التوغل شمال مخيم النصيرات، وإصابته وصحافيين آخرين، صرّح الصحافي: أحمد بكر محمود اللّوح، لباحث المركز، بما يأتي:

توجّهت لتغطية أحداث توغل قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأطراف الشمالية لمخيم النصيرات وسط قطاع غزة صباح يوم 2024/4/12، حيث أعمل كمراسل ميداني لقناة الجزيرة الإخبارية.. تواجدت في منطقة المخيم الجديد بالنصيرات، والتقطت بكاميرتي عدة انتهاكات للقوات المتوغلة، واستهداف مواطن بقذيفة مدفعية أدت إلى استشهاده، وبعد ساعات من التغطية تراجعت داخل المخيم حتى منطقة أبراج الصالحي، وهناك التقيت الزميلين الصحافيين: سامي شحادة وأحمد حرب، اللذان يعملان في قناة (TRT) التركية، حيث بدأت في تصوير تقدم الآليات الإسرائيلية للمنطقة، وعند حوالي الساعة 13:30 مساء اليوم نفسه؛ شاهدت الزميل سامي يتقدم سالكاً أحد الشوارع الفرعية ويأخذ زاوية لتصوير الآليات المتوغلة، فتابعته بكاميرتي.. فجأة شاهدت لهيباً قريب من مكان تواجد سامي ومكاني الذي يبعد أمتاراً عنه، سقطت أرضاً، وشعرت بآلام في جسدي.. شاهدت سامي مطروحاً أرضاً وكان ينزف وكذلك زميله أحمد، وشعرت أنني أصبت.. نقلنا بعض الشبان الذين تواجدوا في المكان حتى مكان توقف سيارات الإسعاف، ونقلت إلى مستشفى العودة الصحي في النصيرات، وبعد تقديم الإسعافات الأولية علمت من الأطباء أنّي أصبت بشظية استقرت في الرأس، وشظايا في القفص الصدري، ورضوض في الأطراف السفلية للجسم، ثمّ حولت لاستكمال العلاج في مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح، وهناك لم يستطع الأطباء إخراج الشظية من رأسي.. علمت أن الزميل سامي قد بترت ساقه اليسرى وأصيب بشظايا في جسمه، وأنّ الزميل أحمد قد أصيب بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم.

وحول إصابته مرتين خلال العدوان، صرّح الصحافي: علي حسن محمد حمد، لباحث المركز بما يأتي:

عملت على تغطية أحداث العدوان كمصور صحافي لصالح وكالة (APA) التي أعمل بها، وكنت أرتدي ملابس تظهر بوضوح أنني صحافي.. في اليوم الثاني للعدوان ذهبت لتصوير البنك الوطني الإسلامي الكائن في حي الرمال بمدينة غزة بعد قصفه بواسطة طائرات الاحتلال، تقدمت حتى وصلت قبالة مركز "كابيتال مول" للتسوق، والتقطت عدة صور للبنك المدمر، وأثناء مغادرتي فوجئت بانفجار كبير أسقطني أرضاً، وقعت على الأرض مقرفصاً، ثمّ شعرت بآلام في يدي اليسرى، وشاهدت الدماء تنزف من منطقة الكوع، وأثناء ضغطي على مكان النزيف كانت الدماء تسيل من كف يدي اليسرى، فركضت شمالاً تجاه مفترق فلسطين، هناك قابلت سيارة اسعاف نقلتني إلى مستشفى الشفاء، وهناك أقرّ الأطباء بإصابتي بقطع في أوتار اليد اليسرى (الوتر الثاني والثالث والرابع)، وبجرح في الكوع، وبعد أن تأجلت عملية جراحية أقرها الأطباء نتيجة الضغط وزيادة الحالات الوافدة إلى المستشفى، حولت إلى مستشفى القدس وهناك أجريت لي العملية. بعد الإصابة تأثرت يدي اليسرى التي أعتمد عليها في التصوير حيث أعاني بطئ في الحركة وعدم القدرة على إغلاق الأصابع بشكل كامل، ومكثت لمدة 20 يوماً لم أمارس العمل الصحافي..

بعد عودتي للعمل، توجهت لتغطية الأحداث في مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح، حيث ألتقط الصور من أمام قسم الاستقبال أو من خيمة الصحافيين العامة المقابلة للاستقبال، ثم أذهب إلى الخيمة الخاصة بالوكالة لتفريغ المادة الإعلامية، وأثناء تواجدي هناك صباح يوم 2024/3/31 فوجئت بقصف للخيمة المجاورة لخيمة الوكالة في ساحة المستشفى، ما تسبب في إصابتي بشظايا في مختلف أنحاء الجسم، وهي الإصابة الثانية خلال العدوان.

وحول إصابته في مستشفى شهداء الأقصى، صرّح الصحافي: نعمان عمر أحمد اشتيوي، لباحث المركز بما يأتي:

أعمل على تغطية أحداث العدوان كمشرف على وكالة (APA) من مستشفى شهداء الأقصى، وأرتدي الزي الصحافي أثناء عملي.. تواجدت عند حوالي الساعة 11:20 من صباح يوم الأحد الموافق 2024/3/31، في خيمة العمل الخاصة والكائنة قرب خيمة الصحافيين العامة داخل المستشفى.. بينما كنت أعمل على اللابتوب ومعي الزميلين سعيد جرس وعلي حمد، فوجئت بكتلة من اللهب قذفتني أرضاً، وأصبت بما يشبه الدوار، لم أدري بنفسي.. بعد ثواني أفقت لأجد الخيمة قد دمرت بالكامل، ولم أشاهد الزملاء، شاهدت الجميع يصرخون ويركضون، حاولت القيام فمنعني غطاء الخيمة، فمزقته، ووقفت، فشاهدت دخاناً يتصاعد من خيمة تجاور خيمتنا والنار تشتعل فيها.. شعرت بآلام في ساعدي الأيمن، شاهدت عدداً من الجرحى في الخيمة المجاورة، ركضت تجاه ساحة المستشفى، وأخذني الزملاء الصحافيين إلى قسم الاستقبال، وهناك تلقيت العلاج، ثم علمت أن الزميلين سعيد وعلي أصيبا بشظايا وحالتهما وصفت بالمتوسطة، كما علمت باستشهاد شخصين جراء قصف إسرائيلي للخيمة المجاورة.. ولم أكن أتوقع أن تقدم قوات الاحتلال على قصف خيام للصحافيين داخل حرم المستشفى.

وحول إصابته بحروق ومقتل عدد من أفراد عائلته، صرّح الصحافي: حمزة جمال إبراهيم حمّاد، لباحث المركز بما يأتي:

غطيّت أحداث العدوان منذ بدايته كمراسل لقناة الغد، كذلك صحيفة الاتجاه الديمقراطي، في محافظة شمال غزة، وكنت أتنقل بين مستشفيات الإندونيسي والعودة وكمال عدوان لرصد الأحداث.. نتيجة لقصف قوات الاحتلال الإسرائيلي العنيف لمنطقة سكننا في تل الزعتر بجباليا، نزحت عائلتي إلى منزل أحد الأصدقاء في منطقة الشنطي غرب جباليا.. بعد انتهاء يوم عملي الصحافي قررت زيارة عائلتي في مكان نزوحهم للاطمئنان عليهم ومع اشتداد القصف في محيط المنطقة بقيت عندهم.. في ساعات الليل زادت وتيرة القصف، ووصلت آليات قوات الاحتلال حتى شارع الجلاء وأغلقت طريق عودتي وأصبح خروجي صعب جداً.. عشت أياماً صعبة ولم أتمكن من الحركة، غطيت الأحداث من مكان تواجدي قدر الإمكان.. بعد أيام قصفت طائرات الاحتلال سيارة عائلتي المتوقفة أمام المنزل فدمرتها كلياً.. عند الساعة 11:50 من ظهر يوم 2023/12/22 قصف عمي محمد وابنه مهند أثناء خروجهما من المنزل إلى منزل قريب لغرض شحن الجوالات للتمكن من التواصل مع الآخرين، ما أدى إلى استشهادهما.. بعد ذلك شعرت بالخوف مع كل استهداف قريب، وسمعت صرخات الضحايا دون قدرتنا على إسعافهم أو مساعدتهم.. بعد ساعات من قصف عمي قصف المنزل الملاصق للمنزل الذي نتواجد فيه ما أدى إلى تدمير جزء منه واشتعال النيران فيه وفي جسدي وفي أجساد بعض أفراد العائلة، حيث أصبت بحروق في أنحاء متفرقة من جسدي، بقينا في المنزل لمدة (6) أيام دون علاج، وبعد قصف مدخل المنزل غادرنا المنزل تحت وطأة الخطر الشديد.. مكثنا في منزل معارف لنا في منطقة أبو إسكندر في حي الشيخ رضوان لعدة أيام، وبعد اقتحام المنطقة غادرنا في ظل تواصل القصف إلى مخيم جباليا.. بعد مرور (10) أيام على إصابتي بدأت العلاج الأولي في عيادة الوكالة بالمخيم، وبعد إعادة فتح مستشفى كمال عدوان- رغم عدم جهوزيتها- عولجت فيه لمدة شهر تقريباً، حيث أصبت بحروق بنسبة 70% من جسدي.

وحول إصابته باختناق، صرّح الصحافي: محمود عمر محمود اللوح، لباحث المركز بما يأتي:

أعمل على تغطية أحداث العدوان لصالح قناة الغد رغم إصابتي بمرض السرطان.. بينما كنت أتواجد على شارع صلاح الدين قرب مدخل مخيم البريج بالمحافظة الوسطى، أرتدي زي الصحافة، لتغطية توغل قوات الاحتلال للمناطق الشرقية من المخيم. في الأيام الأخيرة من ديسمبر 2023، قصفت مدفعية الاحتلال المكان بشكل عشوائي كثيف، فتراجعت شمالاً إلى منطقة سكناي، وسط انقطاع الاتصالات وصعوبة وصولي للقناة، قررت الذهاب إلى منزلي الكائن قرب مسجد الدعوة على طريق صلاح الدين من أجل الاحتماء به رغم أن أسرتي نزحت من المنزل، تمكنت من دخول المنزل بعد نحو ساعتين من القصف العنيف على مقربة مني.. انتشر الدخان في المنطقة جراء القذائف التي نفثت دخاناً أبيضاً وأصفراً.. داخل المنزل شعرت بالاختناق، حاولت التواصل مع الإسعاف أو مع القناة دون جدوى، فبقيت داخله ولم أستطع الحركة مع اشتداد القصف، كما أني لم أستطع ممارسة عملي الصحافي، ازدادت الأدخنة وشعرت باختناق شديد، ولم أدري بنفسي.. أفقت وسط ظلام دامس فنظرت في الساعة لأجدها الرابعة فجراً، ولكن فجر اليوم الثالث من دخولي المنزل، فقد فقدت الوعي لمدة يومين داخل منزل العائلة.. لملمت نفسي وخرجت لأجد عربة كارو نقلتني حتى مدخل مخيم النصيرات وهناك نقلتني سيارة مدنية إلى مستشفى شهداء الأقصى، حيث أقرّ الأطباء بإصابتي باختناق والتهابات شديدة في الشعاب الهوائية، وفي اليوم الثاني نقلني الزملاء في قناة الغد إلى مستشفى الكويت برفح، وبعد شفائي خرجت من المستشفى بيد أنّي بقيت نازحاً هناك بسبب

قصف قوات الاحتلال للمنزل وتدميره بتاريخ 2420/1/12.. لم أستطع العمل بصورة طبيعية طوال تلك الفترة ولمدة أيام بعدها، نتيجة للصدمة ولكون المكان الذي أعيش فيه جديداً والناس المحيطين لا أعرفهم، ولصعوبة التواصل وانقطاع الاتصالات والإنترنت، وصعوبة الحركة والتغطية الصحافية، والخوف من الاستهداف.

وتوضّح الإفادات التي جمعها باحثو المركز؛ أنّ قوات الاحتلال الإسرائيلي استهدفت الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام والطواقم الصحافية بشكل مباشر أو غير مباشر، خلال ممارسة العمل الصحافي وعملهم على تغطية الأحداث، سواء في الميدان، أو المستشفيات، أو بعد قصف منازلهم السكنية أو منازل نزحوا إليها، ما تسبب في مقتل عدد منهم أو من أفراد عائلاتهم، أو إصابتهم بجراح.

وتفيد المعطيات الميدانية أنّ ما حدث مع عائلة الصحافي في قناة الجزيرة وائل الدحدوح الذي استشهدت زوجته وابنه وطفلته مع آخرين من العائلة بعد قصف منزل نزحوا إليه في وسط قطاع غزة بتاريخ 2023/10/25، خير دليل على تعمد قوات الاحتلال استهداف الصحافيين أو عوائلهم في محاولة لترهيبهم للإحجام عن التغطية الصحافية.

هذا ولم تكتف قوات الاحتلال بذلك، بل لاحقت الصحافي وائل الدحدوح أثناء عمله على تغطية القصف الإسرائيلي على مدرسة فرحانة في خان يونس جنوب قطاع غزة رفقة مصور الجزيرة سامر أبو دقة بتاريخ 2023/12/15، إذ جرى استهدافهما بصاروخ تسبب باستشهاد المصور أبو دقة، وإصابة وائل الدحدوح بجراح في كتفه وذراعه الأيمن.

واستمرت قوات الاحتلال بملاحقة أسرة وائل الدحدوح وعموم الصحافيين الذين ينقلون حقيقة ما ترتكبه قوات الاحتلال من جرائم على الأرض، فبتاريخ 2024/1/7، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية بصاروخ سيارة كانت تقل عدداً من الصحافيين في محافظة رفح جنوب قطاع غزة، وكانت تقل كل من الصحافي حمزة نجل الصحافي وائل الدحدوح ، والصحافي مصطفى ثريا، ما أدى إلى استشهادهما، كما أصيب في نفس الحادث الصحافي حازم رجب بجراح خطيرة.

وذلك ليس مستغرباً؛ فقد وصفت دولة الاحتلال مراراً وتكراراً بعض الصحافيين الفلسطينيين بأنهم إرهابيون، حيث غرّد وزير الدفاع الإسرائيلي "بيني غانتس" قائلاً إن "الصحافيين إذا كانوا على علم مسبق بمذابح السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، فهم لا يختلفون عن الإرهابيين، وتجب معاملتهم على هذا النحو". وفعلياً برّر الجيش الإسرائيلي قتل صحافيي الجزيرة: حمزة الدحدوح ومصطفى ثريا، باتهامهما بأنهما مرتبطان بفصائل فلسطينية. هذا وتقدمت منظمة مراسلون بلا حدود غير الحكومية بشكوى أمام المحكمة الجنائية الدولية حول "جرائم الحرب المرتكبة ضد الصحافيين الفلسطينيين في غزة"[1]. وأعلنت المنظمة أنها تقدمت بشكوى أمام المحكمة الجنائية، بشأن جرائم حرب تتعلق باستشهاد سبعة صحافيين فلسطينيين في قطاع غزة بنيران جيش الاحتلال الإسرائيلي، في الفترة ما بين 22 تشرين الأول/ أكتوبر و15 كانون الأول/ ديسمبر. والصحافيون المذكورون في الشكوى هم عاصم البرش (استشهد بنيران قناص)؛ وبلال جاد الله (استشهد بهجوم صاروخي مباشر على سيارته أثناء خروجه من مكان عمله)؛ ومنتصر الصواف (استشهد بقصف منزله بصاروخ)، ورشدي السراج (استشهد بطلق ناري مباشر وهو في منزله)؛ وحسونة اسليم (استشهد بصاروخ بعد تلقيه تهديدات بالقتل من الاحتلال)، وساري منصور (استشهد في الهجوم السابق)، وسامر أبو دقة (استشهد

[1] الجزيرة، قتل الصحافيين بغزة، نشر بتاريخ: 2024/2/12، الرابط: https://2u.pw/reuh1gJm .

برصاصة دقيقة أطلقتها طائرة بدون طيار). وذكرت المنظمة أنها تمتلك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن الصحافيين المذكورين في هذه الشكوى كانوا ضحايا هجمات ترقى إلى مستوى جرائم حرب، وأنه جرى استهدافهم كصحافيين بشكل متعمد[1].

وأمام تلك الانتهاكات؛ لم يجد الصحافيين مكاناً آمناً لمواصلة عملهم الصحافي، ولحماية أنفسهم وعائلاتهم، ما دفع الكثير من وسائل الإعلام الدولية إلى إجلاء موظفيها الفلسطينيين وعوائلهم إلى عواصم مختلفة في العالم، حتى ينتهي العدوان. كما منعت الجرائم المرتكبة في قطاع غزة وإجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي المتعددة العشرات من الصحافيين الأجانب وطواقم الوكالات ووسائل الإعلام المختلفة؛ من دخول القطاع لغرض التغطية والتعرف على حقيقة الأحداث، في محاولة متواصلة لطمس حقائق العدوان.

ثانياً: اعتقال الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام:

اعتقلت قوات الاحتلال حوالي (13) صحافياً، بالإضافة إلى اثنين في عداد المفقودين حتى وقت إعداد هذا التقرير وهما: نضال الوحيدي وهيثم عبد الواحد، حيث لم يتأكد نبأ اعتقالهما. واعتقلت تلك القوات الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام خلال تواجدهم في منازلهم أو في مناطق الأحداث وفي المستشفيات خلال الاجتياح البري لمناطق متعددة في القطاع، أو عند نزوحهم من الشمال إلى الجنوب من خلال الممر الذي أعلنته تلك القوات آمناً، فيما أفرجت عن (4) صحافيين منهم بعد اعتقال لفترات زمنية تجاوزت الشهر.

تُظهر المعلومات أنّ جميع المعتقلين من الصحافيين كانوا من سكان الجزء الشمالي من قطاع غزة، وهو الجزء الذي بدأت قوات الاحتلال بالتوغل فيه وتدميره، وفرضت عليه حصاراً، وأجبرت سكانه على النزوح إلى الجزء الجنوبي من القطاع عبر ممرات وصفتها بالآمنة، بيد أنّ المعلومات الميدانية تشير إلى قتل تلك القوات عدد من النازحين وإصابتها عدداً آخراً بينما اعتقلت الآلاف منهم، وعرّضتهم للتعذيب، ومنهم الصحافيين، خلال مرورهم من تلك الممرات.

ويعرض التقرير مقتطفات من ظروف اعتقال الصحافي: ضياء أحمد خليل الكحلوت، صرّح بها لباحث المركز، كما يأتي:

> **أعمل مديراً لمكتب صحيفة العربي الجديد في قطاع غزة.. غادرت وأسرتي (زوجتي وأطفالي الخمسة) شقتي بحي الكرامة الكائن بجباليا في محافظة شمال غزة، تحت وطأة القصف الشديد، إلى منزل عائلتي في مشروع بيت لاهيا، في الأيام الأولى** *للعدوان.. بتاريخ /2023/12/7.. عند حوالي الساعة 9:00 صباحاً سمعت أصوات بواسطة مكبرات صوت تطالب السكان بالخروج من منازلهم.. خرجت وأفراد عائلتي.. بعد أن أمرنا جنود الاحتلال نحن الرجال بخلع ملابسنا باستثناء الملابس الداخلية وأجلسونا أرضاً.. اعتقلوني وعدد من الأقارب والجيران.. قيّد أحد الجنود يداي خلف ظهري بقيود بلاستيكية وعصب عيناي، نقلوني إلى أحد المواقع العسكرية، احتجزوني في منطقة مفتوحة قريبة من شاطئ البحر لساعات، وسط برد شديد، دون أن يقدموا لي طعام أو ماء.. استدعوني للتحقيق، حيث توقف قبالتي محقق يلبس الزي العسكري وعرّف نفسه بالكابتن أبو علي، كنت أجلس على ركبتاي على الرمال.. سألني عن عملي، وبياناتي الشخصية، ثم نظر في جهاز بيدو أنه موصول بالإنترنت وأخذ يبحث عن تقاريري الصحافية.. طلبت منه تخفيف القيود عني بسبب شعوري بالتعب ولكنه رفض ودفعني باتجاه الأرض ما أدى إلى دخول الرمال في فمي.. استمر التحقيق حوالي 20 دقيقة، ثمّ أخذني الجنود نحو مكان تجمع المعتقلين، وفي الطريق سخروا مني ومن عملي الصحافي، وشتموني*

[1] وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، نشر بتاريخ: 2023/12/22، الرابط: https://www.wafa.ps/Pages/Details/86874 .

وضربوني بأيديهم.. بعد ذلك نقلوني إلى مكان ثانٍ علمت لاحقاً أنه معتقل يسمى (ساديه تيمان).. عرضت على طبيب سألني إن كنت أعاني من أمراض مزمنة، فأخبرته بأني مريض بغضروف الظهر والرقبة.. أعطاني الجنود رقماً هو (059889) وملابس رمادية اللون (بيجامة) ثم أدخلوني إلى بركس مسقوف بالأسبستوس وأرضيته أسفلت.. بقيت في ذلك المكان لمدة 25 يوماً متتالياً، أجلس على ركبتاي على الإسفلت، من الساعة 4:00 فجراً وحتى الساعة 11:00 ليلاً تقريباً، تسبب الجلوس الطويل على ركبي على الأرض بإصابتي بالتهابات جلدية ودمامل في الفخذين، ولم يقدم لي العلاج عندما طلبته من الجنود.. كان يتم إيقاظ المعتقلين في القسم يومياً من خلال طرق جدران البركس الحديدية بقوة، وكان الجنود يحصون المعتقلين عدة مرات خلال اليوم.. كان يقدم لي طعام قليل جداً وهو عبارة عن شرائح خبز ومربى وجبن سائل وتونة، وقليل من الماء، كنت مقيد اليدين معصوب العينين طوال فترة اعتقالي حتى أوقات النوم.. أذهب للحمام مرة واحدة في اليوم ولوقت قصير بسبب الازدحام.. خضعت للتحقيق من قبل محقق يرتدي زياً عسكرياً، سألني عن أحداث 7 أكتوبر، وعن نشاطي على فيسبوك.. تمّ التحقيق في مكان مفتوح وأنا واقف والمحقق يجلس على كرسي وفوقه شمسية تقيه حرّ الشمس، استمر التحقيق حوالي 20 دقيقة.. وبعد عدة أيام خضعت لجلسة تحقيق ثانية لمدة 30 دقيقة تقريباً من قبل محقق آخر، سألني حول عملي الصحافي في موقع الجزيرة نت وفي صحيفة العربي الجديد وحول مصادري الصحافية، ومن هم القادة السياسيين الذين أتواصل معهم..

بعد ذلك نقلوني إلى مكان جديد وأمروني بخلع ملابسي كلها، وأعطاني أحد الجنود (حفاظة بامبرز)، وبعد ارتدائها ارتديت ملابسي، ثم وضعوني في ممر بعد تقييد يداي خلف ظهري بقيود حديدية كما قيدوا قدماي، وأوقفوني ويداي للأعلى، وذلك لعدة ساعات دون نوم أو راحة، والشمس تضرب رأسي، وكان بجواري معتقلين آخرين.. استمر شبحي حوالي 6 ساعات متواصلة وهو ما زاد من آلامي خاصة الكتفين والظهر والرقبة.. ثم نقلوني إلى قسم جديد، حيث قيدوني بقيود بلاستيكية.. مكثت فيه حوالي 8 أيام اشتدت خلالها آلام الغضروف في ظهري، وفي كتفاي وزاد تنميل القدمين، وفي إحدى المرات سقطت على الأرض أثناء عدّ المعتقلين (اسفراه)، وطلب المعتقلين من الجنود نقلي إلى عيادة المعتقل، حيث نقلوني على حمالة وفحصني طبيب العيادة وأعطاني حبة دواء (مسكن)، خففت من آلامي قليلاً، وهي المرة الأولى التي يعطوني فيها دواء.. وبعد 33 يوماً من اعتقالي نقلني الجنود ومعتقلين آخرين إلى معبر كرم أبو سالم برفح، وأمرونا بالجري تجاه الجانب الفلسطيني، وكان ذلك يوم الثلاثاء 2024/1/9.. وأنا أعاني الآن من حالة مرضية ونفسية سيئة في أعقاب الاعتقال والإهانة التي تعرضت لها، وبالإفراج عني في رفح أبعدوني عن أسرتي وأطفالي..

وتُظهر الإفادة المعاملة اللاإنسانية والمهينة والقاسية التي تعرّض لها الصحافي الكحلوت، وما يتعرض له غيره من المعتقلين تعسفياً لا سيما الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام منهم، والتعذيب الجسدي والنفسي، والإهمال الطبي المتعمد، وعدم تقديم وجبات كافية من الطعام والماء، والتحقيق معهم على خلفية العمل الصحافي، دون احترام للحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني للصحافيين في البروتوكول الأول الملحق باتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية السكان المدنيين وقت الحرب.

ثالثاً: منع وإعاقة التغطية الصحافية:

تتنوّع أعمال إعاقة ومنع التغطية الصحافية بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال استهداف الصحافيين والتسبب بالأذى الجسدي لهم أو لذويهم، أو تهديدهم وعوائلهم بالقتل، أو قصف منازلهم السكنية، أو تواصل القصف واستمرار الخطر المحدق بالصحافيين وعملهم، أو منع تواصل الصحافيين مع وسائل الإعلام التي يعملون بها*، وذلك بهدف منع التغطية الصحافية وحجب وقائع ما ترتكبه تلك القوات على الأرض عن الرأي العام العالمي.

* أقدمت قوات الاحتلال عند حوالي الساعة السادسة مساء الجمعة 2023/10/27، على قطع الاتصالات والإنترنت بالكامل في قطاع غزة. كما أعلنت شركة الاتصالات الفلسطينية عن انقطاع كامل لكل خدمات الاتصالات والإنترنت مع القطاع بعد أن تسبب القصف الإسرائيلي في تدمير آخر المسارات الدولية التي تصل غزة بالعالم الخارجي بالإضافة للمسارات المدمرة سابقاً خلال العدوان. علماً بأنّ أعمال القصف الإسرائيلي وقطع إمدادات الكهرباء طوال أيام العدوان تسببت فعلياً بانقطاع الاتصالات والإنترنت عن الكثير من الأحياء والمناطق السكنية، ولكن بقيت الشبكات تأتي في أوقات محدودة وتتيح حدّاً أدنى من التواصل قبل أن يجري قطعها بالكامل، وتكرر الأمر بعد عودتها عدة مرات، فيما بقيت الشبكة العنكبوتية ضعيفة بشكل عام في القطاع.

ويستعرض التقرير مقتطفات من إفادات مشفوعة بالقسم أدلى بها صحافيون للمركز، حول إعاقة العمل الصحافي ومنع التغطية الصحافية، على النحو الآتي:

حول تهديده بالقتل وإعاقة عمله الصحافي، صرّح الصحافي: محمد نايف إبراهيم أبو ناموس، لباحث المركز بما يأتي:

أعمل على تغطية أحداث العدوان كمراسل لقناة الغد.. تلقيت تهديداً صريحاً من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي بداية العدوان عبر اتصال هاتفي، حيث حدثني ضابط في الجيش الإسرائيلي قائلاً لي إن كنت محمد أبو ناموس فعليك أن تتوخى الحذر، ووصف قناة الغد التي أعمل بها بأنّها تروّج الأكاذيب، وقال إنّ عقابي على تلك الأكاذيب هو حياتي وحياة عائلتي، ومنذ ذلك الحين تركت منزلي وابتعدت عن عائلتي خوفاً عليهم، وواصلت عملي الصحافي.. خلال التغطية الصحافية تعرضت للخطر الشديد عند ذهابي وأحد الزملاء المصورين لتغطية قصف منزل سكني في منطقة الشعف شرق مدينة غزة، وأثناء وجودنا في المكان فوجئنا بقصف مدفعي عنيف منع حركتنا لمدة جاوزت الساعة والنصف.. وتواجدت في مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح بعد أن استهدفت طائرة مسيرة مباني المستشفى وأصابت إحدى الرصاصات غرفة العناية المكثفة، كذلك عند قصف خيام الصحافيين في حرم المستشفى.

وحول إعاقة عمل طاقم التلفزيون العربي، صرّح الصحافي: باسل محمد أحمد خلف، لباحث المركز بما يأتي:

غطيت الأحداث طوال العدوان على قطاع غزة كمراسل للتلفزيون العربي، وخلال تلك التغطية اليومية مررت بمواقف صعبة، ولكن كان أصعبها ما حدث مع الطاقم عند حوالي الساعة 11:00 من صباح يوم الجمعة الموافق 2024/2/2..حيث ذهبت بعد تراجع آليات جيش الاحتلال من مكان التوغل في محيط جامعة الأقصى بمنطقة المواصي غربي خان يونس، صحبة فريق التلفزيون العربي للمكان، وصلنا حتى المحكمة الشرعية في المنطقة، حيث رصدنا دماراً هائلاً في البنية التحتية، وطال الدمار مشفى الخير.. قررت الدخول إلى مقر المشفى مع زميلي المصور، في وقت لم نرى فيه أي تواجد للآليات الإسرائيلية في محيط المكان، بدأنا بالفعل بتصوير المشفى من الخارج، ثم دخلنا وصورت وزميلي الطابق الأول والثاني والثالث، حيث طال التدمير غرفة العمليات والصيدلية في المشفى.. بعد الانتهاء من أعمال التصوير حاولت إرسال المادة المصورة للقناة عبر الشريحة الإليكترونية، ولضعف الإرسال اتجهت قرب إحدى النوافذ لغرض البحث عن أفضل نقطة لوصول الانترنت- في ظل انقطاع الانترنت عن القطاع والمنطقة- وبعد تحميل مشاهد قليلة مما التقطته وزميلي شاهدت دبابة إسرائيلية تتقدم تجاه المشفى من جهة الشمال.. صرخت وطلبت من زميلي وموظفين اثنين من موظفي المشفى بالخروج بسرعة، وركضت دون النظر لمن غادر مثلي أو لا.. وصلت إلى مدخل المشفى وهناك قابلت زميلي الذي كان يلحق بي.. فجأة بدأ إطلاق النار من الدبابة الإسرائيلية التي وصلت محيط المشفى، أصابت الأعيرة النارية مبنى المشفى بشكل مباشر.. خرجت وزميلي من المكان بسرعة، وركضنا سالكين طريقاً ترابية، كانت الطريق مبللة وفيها تجمعات لمياه الأمطار- حيث كان الجو ممطراً- استمر ركضنا في هذا الطريق لمدة نصف ساعة تقريباً، كنت أجري وأسمع إطلاق النار من خلفي، واصلت الركض بسرعة حتى وصلت وزميلي لسيارة القناة.. عند وصولنا سمعت الناس يصرخون من حولنا للإبلاغ عن إصابات وقعت خلفنا جراء إطلاق النار.. أفلت وزميلي من خطر كبير، وأعاقت قوات الاحتلال الإسرائيلي عملنا الصحافي ومنعت تغطيتنا للدمار الذي لحق بالمشفى، دون اعتبار إلى كوننا مدنيين صحافيين أو إلى أن المكان الذي تواجدنا فيه منشأة صحية.

وحول إعاقة عمله الصحافي، صرّح الصحافي: سامي يوسف إبراهيم عيسى، لباحث المركز بما يأتي:

عملت على تغطية أحداث العدوان لصالح وكالة بوابة الهدف الإخبارية، وخلال التغطية تحركت من منزلي الكائن في مشروع بيت لاهيا في محافظة شمال غزة قاصداً مستشفى الشفاء بمدينة غزة سالكاً طريق وسط مخيم جباليا، وعند وصولي مفترق الهوجا تقريباً وقع انفجار كبير عند مفترق الترنس وعلى بعد أمتار من مكاني، حيث ارتكبت قوات الاحتلال مجزرة بحق المدنيين راح ضحيتها المئات بين قتيل وجريح، ونجوت من الموت أو الإصابة، حيث دق ناقوس الخطر لدي بعدم وجود مكان آمن لي كصحافي.. وفي حادث ثانٍ وقع انفجار قريب من مكان تواجدي في منطقة الشهداء الستة بمخيم جباليا بينما تواجدت في منطقة الفالوجا، وكانت مجزرة كبيرة لقوات الاحتلال في المخيم، وأمام عدم وجود صحافيين اقتربت من المكان وصورت بعض الفيديوهات والتقطت صوراً بسرعة كبيرة، لم تكن التغطية كاملة بسبب الخطر الشديد، ولكن دفعني واجبي إلى القيام بذلك لفضح الجريمة ونشر الصور.. بعد ذلك أحضرت معداتي الصحافية

كالأجهزة والخوذة والزي الصحافي من مكتب البوابة بمدينة غزة وقررت التغطية في نطاق الشمال ومن المنزل قدر المستطاع حفاظاً على سلامتي الشخصية.

وحول إعاقة عمله الصحافي، صرّح الصحافي: عماد محمود محمد عيد، لباحث المركز بما يأتي:

أعمل مديراً لمكتب شبكة معاً الإخبارية في قطاع غزة.. واصلت عملي الصحافي وتغطية أحداث العدوان ومتابعة موظفي الشبكة خلال الفترة الأولى من العدوان من مستشفى الشفاء في مدينة غزة، باعتباره ملاذاً آمناً.. وبعد قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي المستشفى واستهداف خيمة الصحافيين فيه، قررت الانتقال إلى منطقة جنوبي القطاع التي دعت قوات الاحتلال السكان للتوجه إليها.. حيث مررت من الممر الذي صنعته تلك القوات على طريق صلاح الدين، مشياً على الأقدام من مفترق الكويت حتى مدخل النصيرات تقريباً، خلال سيري شاهدت قوات الاحتلال تعتقل بعض المواطنين، وشاهدت جثثاً متحللة على جانبي الطريق.. أثّر ذلك علي وأعاق عملي الصحافي لفترة، ثمّ بدأت أستعيد قواي وعدت للتغطية من مستشفى ناصر في خان يونس، واصلت العمل بأقل الإمكانيات المتاحة لمدة شهر تقريباً، وعند بدأ العملية العسكرية في خان يونس واقتحام المستشفى غادرته إلى رفح، ومارست عملي الصحافي من المستشفى الكويتي.. جميع إجراءات قوات الاحتلال منعت تغطيتي الصحافية، واعاقت عملي الصحافي، وزاد من ذلك تدميرها لمنزلي في مدينة غزة، واستشهاد شقيقتي وزوجها وثلاثة من أبنائها واثنين من أحفادها.

وحول إعاقة عمله الصحافي أكثر من مرّة شمال غزة، صرّح الصحافي: عبد الهادي عوض عوكل، لباحث المركز بما يأتي:

أعمل كمراسل دائم لصحيفة الحياة الجديدة ومؤقت لإذاعتي صوت فلسطين والنجاح، شمالي غزة.. بتاريخ 2023/11/25 قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزلي الكائن في تل الزعتر بجباليا، بينما كنت متواجداً فيه، ولكن عناية الله أنقذتني من موت محتوم، وذلك بسبب عدم انفجار الصاروخ، كانت هذه العلامة الأولى الفارقة في عملي الصحافي، حيث أثّرت على تغطيتي الصحافية نتيجة لخروجي من المنزل ونزوحي الداخلي لدى شقيقي في مخيم جباليا.. أثناء تواجدي في منزل شقيقي لاحقني القصف بعد استهداف منزل الزميل الصحافي أنس الشريف، الذي يجاور منزل شقيقي الذي تضرر وأصيبت زوجته فيما نجوت وأسرتي من القصف الذي دمّر منزل الشريف المستهدف كلياً وأسفر عن استشهاد والده.. وعند الساعة 15:00 من مساء يوم 2024/3/6 وبينما تواجدت أعلى البناية السكنية التي أقطنها صحبة أحد الزملاء الصحافيين، حذرت البناية بالقصف وغادرنا المكان بسرعة، وشاهدت البناية تقصف بعد مرور دقائق قليلة من إخلائها.. دمّر كل ما يخص عملي الصحافي داخل شقتي، حيث جهاز اللابتوب والكاميرا وغير ذلك من أدوات صحافية مساعدة.. طوال فترة تغطيتي الصحافية في محافظة الشمال كنت معرضاً للخطر وكدت أفقد حياتي خلال التغطية.

وتبيّن الإفادات التي جمعها باحثو المركز؛ مدى استهداف الصحافيين الفلسطينيين والطواقم الصحافية، وإعاقة عملهم الصحافي، ومحاولات منع التغطية الصحافية، سواء بالقصف المباشر، أو بإطلاق النار، أو بالتهديد الشخصي، أو باستمرار القصف والحد من الحركة والوصول للمعلومات، أو بقطع الاتصالات ومنع التواصل ما بين الصحافيين والمصادر الصحافية أو بوسائل الإعلام التي يعملون لصالحها.

رابعاً: استهداف المعدات والمنشآت الإعلامية:

هاجمت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها المنشآت الإعلامية كغيرها من الأعيان المدنية في قطاع غزة، حيث دمرت أبراج سكنية مشهورة بالقطاع تقع فيها معظم المنشآت الإعلامية كبرج شوا وحصري. وتفيد المعلومات التي جمعها باحثو الميزان أن قوات الاحتلال الإسرائيلي دمرت حوالي (259) منشأة إعلامية، منها حوالي 100 دمرت بشكل كلي، فيما تضررت بقية المنشآت بشكل جزئي بالغ وجزئي طفيف*.

* الأرقام الواردة أولية، سوف يجري توثيقها بشكل كامل من قبل طواقم الميزان بعد توقف العدوان.

وتضم المنشآت الإعلامية على مختلف أنواعها: مقرات لوسائل الإعلام والمؤسسات الصحافية والمطابع ومكاتب الخدمات الإعلامية، وفيها يحرر وينشر ويبث الصحافيون أخبارهم وموادهم الإعلامية، ويتواصلون مع وسائل الإعلام التي يعملون بها، وتضم معداتهم الصحافية الثابتة والمحمولة من أجهزة وكاميرات مختلفة.

جدول يوضح عدد المنشآت الإعلامية المستهدفة بحسب النوع*

النوع	العدد
إذاعة	22
وكالة أنباء	16
فضائية	16
صحف ومجلات ورقية	12
صحف إليكترونية	11
مطابع	21
مكتب خدمات إعلامية	13
مؤسسات إعلامية	148
الإجمالي	**259**

تبيّن المعلومات بأن العدد الأكبر للمنشآت الإعلامية المستهدفة والمدمرة كان للمؤسسات الإعلامية بنسبة (57%)، وثانياً جاءت الإذاعات بنسبة (8,5%)، وفي المرتبة الثالثة جاءت المطابع بنسبة (8,2%)، وخامساً تساوت مقرات وكالات الأنباء مع مقرات الفضائيات بنسبة (6,1%) لكل منهما، وسادساً جاءت مكاتب الخدمات الإعلامية بنسبة (5,3%)، وسابعاً جاءت الصحف والمجلات الورقية بنسبة (4,6%)، وأخيراً جاءت الصحف الإليكترونية بنسبة (4,2%). وهو ما يؤكد تعمد قوات الاحتلال التخلّص من المنشآت الإعلامية العاملة في القطاع بالنظر إلى أهميتها في نشر جرائم الاحتلال.

ويعرض التقرير مقتطفات من إفادات مشفوعة بالقسم حول استهداف وتدمير المنشآت الإعلامية، كما يأتي:

صرّح مدير إذاعة زمن FM: رامي حسين حسني الشرافي، لباحث المركز، بما يأتي:

توقفت الإذاعة عن العمل والتغطية في الأيام الأولى للعدوان نتيجةً لانقطاع التيار الكهربائي ومنع إدخال الوقود وعدم قدرة موظفي الإذاعة على الوصول لمقرها الكائن في برج الرؤية المقابل لجامعة الأزهر بمدينة غزة، بسبب تواصل القصف وخطورة الحركة في الشوارع والطرقات.. قصف مقر إذاعة زمن بشكل مباشر مع بداية الاجتياح البري لمدينة غزة، حيث دمّر المقر بشكل بالغ، وتعطّلت أجهزة البث الإذاعي كلياً، وتضررت المعدات الإعلامية المختلفة.. ومع توقف الإذاعة عن العمل فقد حوالي (12) موظفاً فيها عملهم ومصدر رزقهم، ولم تعد الإذاعة قادرة على توفير رواتبهم، حيث تعتمد على الإعلانات التجارية والترويجية ورعاية الشركات والمؤسسات، التي لم تعد قائمة.

كما صرّح مدير مكتب شبكة معاً الإخبارية في قطاع غزة: عماد محمود محمد عيد، لباحث المركز، بما يأتي:

* وفقاً لرصد باحثي مركز الميزان لحقوق الإنسان، وبالرجوع للمعلومات المتوفرة لدى جهات الاختصاص (نقابة الصحافيين الفلسطينيين، المكتب الإعلامي الحكومي، مصادر إعلامية) في قطاع غزة.

في أول أيام العدوان وعند حوالي الساعة 23:00 مساءً؛ دمّرت قوات الاحتلال الإسرائيلي برج الوطن الكائن في شارع الجلاء وسط مدينة غزة، والذي يضمّ مقر شبكة معاً في الطبقة الثامنة، وبعض مقرات وسائل الإعلام الأخرى وعشرات المكاتب الصحافية.. دمّر مقر الشبكة بجميع محتوياته، من مكاتب وأثاث، ولم نستطع إخراج أيّ من معداتنا الصحافية كالكاميرات وأجهزة الصوت والمونتاج والكمبيوترات والأجهزة المساعدة، حتى أجهزة الجوال الخاصّة بالمكتب، جميع المحتويات دفنت تحت الركام.. ولم يعد لي ولخمسة من الموظفين العاملين في الشبكة مكاناً للعمل الصحافي، وإعداد التقارير ونشر الأخبار واستقبال الضيوف.

وتكشف الإفادات التي جمعها باحثو المركز، مدى الضرر اللاحق بالمنشآت الإعلامية التي استهدفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بالقصف المباشر أو غير المباشر، والخسائر التي لحقت بها وبالصحافيين والإعلاميين العاملين بها، وغياب الرؤية حول مستقبل تلك المنشآت ووسائل الإعلام التي تعمل من خلالها، والحاجة إلى إعمار تلك المنشآت ومساندة وسائل الإعلام الفلسطينية.

الخلاصة والتوصيات

تؤكد المُعطيات الميدانية التي جمعها باحثو الميزان استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي للصحافيين الفلسطينيين والعاملين في حقل الإعلام؛ أن الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام هم في أتون الإبادة الجماعية بالنظر إلى استهدافهم المتعمد وبشكل منظم، لطمس الحقيقة ومنع وإعاقة نقل مجريات العدوان للرأي العام العالمي، التي تشكل انتهاكات جسيمة ومنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان ترقى لمستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية. وهذه الخلاصة يعززها منع تلك القوات للصحافيين الأجانب من دخول قطاع غزة، لتتمكن من تزوير حقيقة ما تقوم به من خلال فبركات دعائية زائفة كما جرى في اقتحام مستشفى الشفاء الأول ومستشفى النصر للأطفال في مدينة غزة.

ويخلص التقرير إلى أبرز **الحقائق التالية:**

- استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام بشكل مباشر، رغم وضوح هويتهم وارتداؤهم الدرع الواقي والقبعات التي تحمل شعار الصحافة وهو شعار يظهر بوضوح على سياراتهم، ما تسبب في قتل عدد غير مسبوق منهم، والتسبب بالأذى الجسدي لهم، أو إعاقة عملهم، أو في تدمير معداتهم، وهو ما يُظهر نية التعمد في ارتكاب هذه الانتهاكات بهدف ترهيبهم عن مواصلة العمل.
- قتلت قوات الاحتلال الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام وأصابتهم بجراح بالغة خلال العدوان، قد تسبب لبعضهم الإعاقة الجزئية أو المؤقتة، وتؤثر على عملهم الصحافي الذي يوفّر لهم ولعائلاتهم سبل الحياة الكريمة.
- اعتقلت قوات الاحتلال الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام خلال تواجدهم في مناطق الأحداث أو في المستشفيات أو خلال نزوحهم مع عائلاتهم من الشمال إلى الجنوب، وتعرّض المعتقلون منهم للتعذيب الجسدي والنفسي، وحققت أجهزة المخابرات معهم على خلفية عملهم الصحافي، وتمادت في ذلك لتعرف مصادر أخبارهم وسبل جمعهم للمعلومات تحت الضغط والإجبار.
- هدّدت قوات الاحتلال بعض الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام بالقتل، عبر الاتصالات الهاتفية على جوالاتهم الشخصية، بغرض ترهيبهم وإثنائهم عن التغطية.
- استهدفت قوات الاحتلال المنشآت الإعلامية المختلفة بشكل مباشر ودمّرت مقراتها، وبشكل غير مباشر بسبب انقطاع التيار الكهربائي ومنع دخول الوقود اللازم لتشغيلها، أو بسبب منع وصول الصحافيين إليها، ما حيّد عملها خاصّة الإذاعات والفضائيات الفلسطينية.
- قلّصت قوات الاحتلال من حجم نشاط الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام، من خلال تدمير منشآتهم الإعلامية، فلم يجدوا مكاناً لهم إلا المستشفيات، أو بتدمير معداتهم الصحافية، أو بقطع الإنترنت والاتصالات ومنع تواصلهم مع وسائل الإعلام التي يعملون لديها، كما قيدت حركتهم من خلال ملاحقتهم واستهدافهم، وهو ما أثر بشكل بالغ على نشاطهم وإنتاجهم الصحافي.
- قصفت قوات الاحتلال خلال العدوان المستشفيات والأعيان المدنية، رغم الحماية المكفولة لها، واستهدفت المدنيين لا سيما الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام داخل حرم المستشفيات والأعيان المدنية، دون اكتراث بحياتهم أو بالقانون الدولي.

وبشكل عام يبيّن التقرير أنّ قوات الاحتلال ارتكبت انتهاكات خطيرة لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان لاسيما نص المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الوصول إلى المعلومات وتداولها ونشرها، وحرية التجمع السلمي.

ويُظهر الانتهاكات الجسيمة والمنظمة التي اقترفتها قوات الاحتلال لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولاسيما الحماية التي توفرها اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تفرض على دولة الاحتلال واجب حماية المدنيين والتمييز بين المدنيين والعسكريين، وفقاً لما يؤكد البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف على الصفة المدنية للصحافيين وواجب احترامهم وتمتعهم بالحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني، وفقاً لنص المادة (79).

وخلُص إلى أن انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي الجسيمة والمنظمة ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، وسط استمرار صمت المجتمع الدولي الذي يوفر حصانة للمشتبه في ارتكابهم جرائم حرب في الأرض الفلسطينية المحتلة ويضع العراقيل أمام قيام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية بواجبها في مواجهة تلك الجرائم، بما في ذلك قتل واستهداف الصحافيين وتدمير مقرات مؤسساتهم الإعلامية، في غياب واضح للعدالة والمساءلة.

وعليه؛ يقدّم التقرير عدداً من التوصيات، تأتي على النحو التالي:

- ضرورة تحرك المجتمع الدولي، وبشكل عاجل، من أجل وقف العدوان المتواصل بحق المدنيين الفلسطينيين والأعيان المدنية، ووقف انتهاكات مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنهاء جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وإنهاء المجاعة والظروف غير الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون في قطاع غزة، كذلك إنهاء جريمة التهجير القسري ووقف معاناة كثر من مليون و800 فلسطيني هجرّوا عن منازلهم وممتلكاتهم شمال القطاع وتكدسوا جنوبه.
- عمل المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية لا سيما الصحافية منها على اتخاذ التدابير الفورية التي من شأنها توفير الحماية للصحافيين والمدنيين، ودعم ومساندة الصحافيين الفلسطينيين العاملين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- عمل المؤسسات الدولية المعنية بالصحافيين والحريات الصحافية، الفوري على وقف الانتهاكات بحق الصحافيين والعاملين في حقل الإعلام، وتقديم الشكاوى إلى جهات الاختصاص الدولية، ورفع القضايا على قادة وجنود قوات الاحتلال، واتخاذ التدابير اللازمة لمحاكمة المتورطين منهم في ارتكاب جرائم بحق حرية العمل الصحافي، وإنهاء الحصانة التي يتمتعون بها والعمل على عدم إفلاتهم من العقاب.
- ضمان تكريس احترام شارة الصحافة والزي الصحافي، وإلزام قوات الاحتلال الإسرائيلي بوقف استهداف الصحافيين أو إيذائهم الجسدي أو التسبب بالأذى لعائلاتهم، وملاحقة أشكال العمل الصحافي.
- إتاحة إمكانية وصول الصحافيين الفلسطينيين والعاملين في حقل الإعلام للمعلومات، وتحسين قدرتهم على تغطية الأخبار، وضمان وصولهم لوسائل الإعلام الإخبارية الدولية وإيقاف تعطيل الاتصالات وفصل الإنترنت المتعمد.
- دعوة المجتمع الدولي والمؤسسات الصحافية الدولية للعمل على إجبار قوات الاحتلال للإفراج عن الصحافيين الفلسطينيين والعاملين في حقل الإعلام، الذين اعتقلوا تعسفياً على خلفية عملهم الصحافي، ورصد حالات التعذيب الجسدي والنفسي الذي تعرضوا له، ومحاسبة تلك القوات على تلك الجرائم.
- ضرورة تدخل المؤسسات الدولية المعنية بالعمل الصحافي في توفير الحماية للمنشآت الإعلامية الفلسطينية، وتهيئة السُبل الملائمة لإعمار المنشآت المدمرة منها خلال العدوان، دعماً لاستمراريتها في العمل الصحافي.